



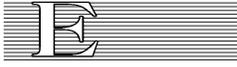
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الثانية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: GENERAL

E/ECA/CM/42/2/Rev.1

AU/CAMEF/MIN/Rpt(IV)Rev.1

Date: 6 June 2009

Arabic

Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر

6 و7 حزيران/يونيه 2009

تقرير لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

المقدمة

ألف - الحضور

1- عقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في القاهرة، بمصر، في الفترة من 2 إلى 5 حزيران/يونيه 2009. وأدلى بملاحظات أولية كل من السيد غيتاتشو آدم، رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية مدته لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ كما أدلى بالبيان الافتتاحي السيد هاني قدرى دميان، مساعد وزير المالية في جمهورية مصر العربية.

2- وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا وأفريقيا الوسطى وأنغولا وبوتسوانا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتنزانيا وتوغو والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسوازيلند والسودان وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومالي ومدغشقر ومصر والمغرب وملايو وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجيريا.

3- وحضر أيضا ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية: اتحاد المغرب العربي؛ والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

4- وحضر أيضا ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والبنك الدولي.

5- وكان من بين الحضور أيضاً مراقب واحد عن إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: ألمانيا.

6- وحضر مراقبون عن المنظمات التالية: اتحاد المشاريع التجارية العربية الأفريقية؛ والمركز الأفريقي لتسخير تطبيقات الأرصاد الجوية في التنمية؛ ووحدة الدعم التابعة لمندى الشراكة الأفريقية؛ والمرصد الأفريقي؛ ومصرف دول وسط أفريقيا؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

باء- إقرار جدول الأعمال وانتخاب أعضاء المكتب

7- أقرت اللجنة جدول الأعمال الآتي:

- 1- افتتاح الاجتماع
- 2- انتخاب أعضاء المكتب
- 3- اعتماد مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل
- 4- نظرة عامة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا
- 5- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
- 6- متابعة القرارات الرئيسية التي اتخذت في الاجتماعات السنوية المشتركة لعام 2008 لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 - الميثاق الأفريقي للإحصاء
 - تغير المناخ والتنمية – تقييم مؤتمر كوبنهاغن
 - استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
 - تقرير الدورة التاسعة لآلية التشاور الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له
 - تقديم تقرير عام 2009 عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية
- 7- تقديم عرض وإجراء مناقشة بشأن موضوع المؤتمر: زيادة فعالية السياسات المالية من أجل تعبئة الموارد المحلية
- 8- المسائل القانونية:
 - عرض التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2009 والنظر فيه
 - تقرير المؤتمر الرابع لوزراء التكامل الأفريقيين
 - تقرير اجتماع الخبراء القانونيين والماليين بشأن النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي المقترح
 - تنفيذ خطة العمل الأولى للاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي
 - تقرير عن ” التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا “ الذي شكّل مؤخراً
 - برنامج العمل المقترح والأولويات للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2010 – 2011؛ وخطة الأعمال المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2010 – 2012
 - النظر في تقرير المؤتمر الأول للخبراء الاقتصاديين المعنيين بتحقيق التكامل في أفريقيا

• تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

9- أي مسائل أخرى

10- النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها

11- اختتام الاجتماع

انتخاب أعضاء المكتب

8- انتخبت اللجنة أعضاء المكتب الجديد بالإجماع على النحو التالي:

الرئيس: جمهورية مصر العربية

النائب الأول للرئيس: تشاد

النائب الثاني للرئيس: زمبابوي

النائب الثالث للرئيس: بنن

المقرر: كينيا

جيم - سرد الوقائع

كلمات الافتتاح

9- أدلى السيد غيتاتشو آدم رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية مدته للدورة الثانية للاجتماعات السنوية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بملاحظات افتتاحية رحب فيها بالمشاركين في الاجتماع وشكر فيها حكومة جمهورية مصر العربية على حفاوتها وتفضلها باستضافة المؤتمر. كما تقدم بالشكر للجميع على تشريفهم حكومة إثيوبيا باختيارها لرئاسة اللجنة لدورتين متتاليتين. وأشاد السيد غيتاتشو أيضاً بالدور الهام الذي تقوم به اللجنة في صياغة جدول أعمال القضايا الإنمائية الرئيسية التي تهم المنطقة.

10- وأضاف أنه على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية الحالية (التي جاءت بعد عام من أزمة الوقود والغذاء)، التي وصفها معظم الناس بأنها الأسوأ منذ الكساد الكبير، فإن موضوع المؤتمر، وهو "ريادة فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية"، يتيح الفرصة المثلى للنظر في كيفية الجمع بين الموارد البديلة لتمويل التنمية والسياسات لتعزيز نظم الضرائب الوطنية وتحسين إدارة الإنفاق العام. وفي الوقت الذي تستمر فيه الجهود المتعلقة بإصلاحات السوق والحكم الرشيد ينبغي لوضع السياسات السعي أيضاً من أجل إرساء بنیان مالي دولي أفضل وأكثر استمرارية. وأعرب عن أمله في أن يصدر المؤتمر توصيات محددة للتصدي لهذه التحديات. وأشار السيد غيتاتشو إلى العديد من الإنجازات التي حققتها اللجنة في العام الماضي وأكد للمؤتمر أن حكومة إثيوبيا ستواصل دعم اللجنة في أداء جميع وظائفها مستقبلاً.

11- وفي ملاحظاته الافتتاحية التي أدلى بها نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أعاد السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أعاد إلى الأذهان التحديات التي ظلت القارة تواجهها منذ الاجتماع الأخير، بما في ذلك أزمة أسعار المواد الغذائية والنفط في العام الماضي والأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، وقال إن كلا هاتين الأزميتين تحدثان آثاراً سلبية على معدلات النمو وإيرادات الصادرات والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال تدفقات رأس المال. وأشار إلى أثر تدني تمويل التنمية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسلط الضوء على بعض الاستجابات المطروحة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة بما في ذلك القرارات المتخذة في اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية المعقود في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

12- وفي معرض تشديده على أهمية موضوع المؤتمر، أكد الأمين التنفيذي على الحاجة إلى استكشاف خيارات جديدة على صعيد السياسات العامة لتعويض القصور في تمويل التنمية. وأشار إلى أن السياسة المالية من شأنها أن تحدث تحولاً هيكلياً يكفل توسيع قاعدة الموارد. وتبعاً لذلك فإن تحديد هذه الخيارات ومشاطرة أفضل الممارسات يمثلان التحدي الرئيسي لهذا الاجتماع. ومن المسائل الهامة الأخرى التي سلط عليها الضوء أهمية الحكم الرشيد، ومتابعة جهود القارة لتحقيق التكامل الإقليمي الجارية حالياً، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، ورفع مستوى التعاون العابر للحدود وضرورة السعي لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. وفي هذا الصدد، دعا إلى وضع ترتيبات عالمية فعالة وعادلة للتصدي لشواغل البلدان الأفريقية. وأشاد السيد جانيه باجتماع قمة العشرين الذي دعا إلى مراجعة إطار القدرة على تحمل الديون، ومراجعة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وبيع الذهب، وأكد على أهمية تقييم التقدم المحرز حتى الآن في مختلف هذه المجالات.

13- وفيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2008-2009، أبلغ الأمين التنفيذي الاجتماع بالإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها، بسبل منها نشر منتجات المعرفة، وبناء توافق الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية. ومن الأمثلة الهامة لهذه الأنشطة إصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2009 بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والاستعراض المتبادل لفعالية التنمية الذي صدر بالتعاون مع منظمة التنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى إطلاق مبادرة التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا، التي شارك في تأسيسها كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/ مارس 2009، والتي تهدف إلى الدفع قدماً بالجهود الإنمائية لأفريقيا من خلال إجراء حوار لا يستثني أحداً. وأكد على أن بناء الشراكات يمثل عنصراً محورياً لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأردف قائلاً إنه قد تم تعزيز هذا التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية خلال العام المنصرم وسيستمر خلال السنوات المقبلة.

14- وأبلغ السيد جانيه الحاضرين بأن تنفيذ خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعامي 2007-2008 سيكتمل بنهاية العام الحالي، وأن العمل قد بدأ بالفعل في وضع خطة الأعمال القادمة للفترة 2011-2012، التي تنحو في توجهها العام نحو تعميق التركيز الاستراتيجي للخطة الحالية. وأشار إلى أن برنامج العمل وألويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للسنتين 2010-2011 سوف يعمل على تعزيز

العمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، وشؤون الجنسين، والحوكمة، والتمويل، وتحليل السياسات الاقتصادية، وتغير المناخ والإحصاءات. وأشار أيضا إلى أن الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء سوف يتم تعزيزه. وفي الختام أكد من جديد بأن أفريقيا تواجه أوقاتاً صعبة، بيد أنه أعرب عن تفاؤله بأن القارة تملك قاعدة قوية لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز شؤون الحكم، ضمن أشياء أخرى. وأوضح أن الاجتماع يمثل فرصة نادرة لصوغ الأفكار والخيارات في مجال السياسات العامة التي من شأنها أن تمكن أفريقيا من التصدي للتحديات الراهنة والناشئة.

15- وألقى السيد هاني قدرى دميان مساعد وزير المالية لجمهورية مصر العربية كلمة افتتاحية نيابة عن معالي الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية، رحب فيها بالمشاركين في الاجتماع وأشار فيها إلى أهمية الاجتماع الذي يشكل فرصة لا مثيل لها للدول الأفريقية للإعداد للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية المزمع عقده في نهاية حزيران/ يونيه 2009. وقال إن الاجتماع يمثل سانحة لأفريقيا لكي تتدارس خيارات السياسات العامة لمواجهة التبعات الاجتماعية بعيدة المدى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة معدلات البطالة والجوع والفقر وتفاوتات الدخل، علاوة على التدهور المتوقع في مؤشرات التعليم والصحة.

16- وأشار مساعد الوزير إلى أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه قيوداً بسبب الأزمة، وأن الحيز المالي للسياسات الاجتماعية لديها أخذ في الانكماش. وقال إن الحكومات تواجه صعوبات جمة في حماية الإنفاق الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي فإن التصدي للآثار الاجتماعية للأزمة يمثل ضرورة ملحة. ولتحقيق ذلك فإن أفريقيا بحاجة إلى تحول استراتيجي في رؤيتها وفي الطريقة التي تصاغ بها سياساتها المالية. فصيافة السياسات المالية ينبغي أن تعتمد بصورة أكبر على قاعدة سياسات الاقتصاد الكلي وان تولي اهتماما أكبر للنمو والاستدامة. وينبغي أن يقترن ذلك بزيادة الجهود في مجال الإصلاحات الضرائبية لبناء نظم ضرائبية أكثر كفاءة؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وزيادة الاستثمارات في تطوير الهياكل المحلية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. واختتم السيد مساعد الوزير ملاحظاته بدعوة البلدان الأفريقية للتحدث بصوت واحد لضمان أن تضمن شواغلها في العمليات الدولية الرئيسية مثل قمة العشرين ومراكز صنع القرار الأخرى. كما دعا إلى إسماع الصوت الأفريقي بقوة أكبر ورفع مستوى تمثيلها في مختلف المؤسسات المالية الدولية والتجمعات القطرية.

استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا (البند 4 من جدول الأعمال)

17- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت الأمانة الوثيقة E/ECA/COE/28/2,AU/CAMEF/EXP/2(IV) التي تحمل عنوان " **الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في 2008** "، وسلطت الضوء على الاتجاهات الاقتصادية العالمية الراهنة وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا الذي انخفض من 6 في المائة في عام 2007 إلى 5,1 في عام 2008. ومع ذلك اتسم نمو القارة بقوة الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعارها في النصف الأول من السنة، وإلى ذلك تحسنت إدارة الاقتصاد الكلي وأدخلت إصلاحات صائبة في هذا الصدد، كما كان هناك انخفاض في حجم الدين الخارجي الرسمي بفضل تخفيف أعباء الديون، وارتفاع في تدفقات رأس المال الخارجي. إلى

جانب ذلك تحسن الأداء في بعض القطاعات مثل الزراعة وخفت حدة النزاعات بصورة عامة في مختلف أرجاء القارة. وفي سياق الأزمة المالية العالمية والانحسار الاقتصادي، كان على أفريقيا مواجهة صعوبات عديدة تمثلت في انخفاض حجم التجارة وأسعار السلع الأساسية وإيرادات الصادرات والضرائب وزيادة تكلفة الاقتراض وتدني المعونة وتدفعات رأس المال الخاص. وأدى ذلك إلى انخفاض معدل النمو المتوقع في عام 2009 إلى 2 في المائة كما أدى إلى تباطؤ جهود تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

18- وفيما يخص اتجاهات التنمية الاجتماعية، واصلت معدلات الفقر والبطالة ارتفاعها بينما كان التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم والصحة متفاوتاً ومتبايناً تبايناً كبيراً باختلاف البلدان. وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبينما تحسنت معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية، فإن معدل استكمال المراحل الدراسية لا يزال مصدر قلق. علاوة على ذلك، وكنتيجة لتنفيذ برامج للوقاية موسعة ومحددة الهدف، فقد استقرت نسب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو انخفضت في معظم البلدان الأفريقية.

19- وعلى الصعيد الإقليمي يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا؛ وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي؛ واستخدام الاحتياطات المتراكمة عند الاقتضاء؛ وزيادة الطلب المحلي واتخاذ إجراءات منسقة من جانب الجهات المانحة والشركاء الإنمائيين كي تستمر تدفقات المعونة؛ وزيادة تخفيف عبء الدين؛ وتقديم المؤسسات المالية الدولية لقدر كاف من التمويل التساهلي. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي مواصلة التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إدراج الفئات الضعيفة والمهمشة في استراتيجيات التنمية.

المناقشة

20- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، لاحظت اللجنة أن البلدان الأفريقية تواجه التحدي المتمثل في ترجمة نموها إلى تنمية اجتماعية ملموسة، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة اجتماعياً. ومن الضروري أن تقوم البلدان بتنويع اقتصاداتها بغرض الحد من هشاشتها أمام الصدمات الخارجية والمحلية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم توفر الظروف الملائمة لتحقيق النمو العالي والمستدام في القارة؛ وقلة معدلات الادخار وعدم استقرارها؛ وعدم تحديد أولويات الإنفاق العام؛ وحجم الإنفاق العام الخاضع للسلطة التقديرية؛ وعدم فعالية نظم الضرائب. وفوق ذلك تضطلع التحويلات بدور رئيسي في تعزيز الدخل وتخفيف حدة الفقر في بعض البلدان الأفريقية.

21- وأشار المشاركون إلى أن الدولة تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تخلق الظروف الملائمة لتطوير القطاع الخاص ومعالجة إخفاقات السوق. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية تعبئة الموارد وإيجاد الإطار القانوني والمؤسسي الذي من شأنه تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية، ولاسيما في مجال الهياكل الأساسية. وأخيراً، فإن التكامل الإقليمي هام جداً لدعم جهود تعزيز النمو في أفريقيا وتحسين قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي.

التوصيات

22- أصدرت اللجنة التوصيات التالية لحث البلدان الأفريقية على تعجيل النمو وكفالة استدامته من أجل تعزيز جهودها للحد من الفقر وإحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(أ) ينبغي على البلدان الأفريقية أن تواصل تحسين بيئة الاقتصاد الكلي وأن تكفل استمرار الإصلاحات الأخيرة لكي تخلق البيئة المواتية لزيادة الاستثمارات المحلية. وبغية الحد من ضعف البلدان الأفريقية إزاء التقلبات في أسعار السلع الأساسية والطلب عليها ينبغي على الحكومات الأفريقية أن تقوم بصياغة وتنفيذ سياسات صناعية فعالة تعزز القيمة المضافة والصناعة التحويلية والتحول الاقتصادي. وفي هذا السياق حثت اللجنة البلدان الأفريقية على التعجيل بعملية التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بينها.

(ب) ويجب كذلك على الحكومات إيجاد حيز مالي وحشد المزيد من الموارد المحلية من خلال تحسين فعالية نظم الضرائب لديها على وجه الخصوص. ويجب عليها أيضاً أن تضع على رأس أولويات الإنفاق العام بناء الهياكل الأساسية وتحسين تقديم الخدمات العامة وخاصة فيما يتصل بالتعليم. وأخيراً دعت اللجنة الأمانة إلى إقامة نظام لتتبع التدفقات المالية والتحويلات إلى أفريقيا.

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا (البند 5 من جدول الأعمال)

23- تحت هذا البند من جدول الأعمال، ومن خلال عرض الوثيقة المعنونة: ” تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي“، E/ECA/COE/28/7، AU/CAMEF/EXP/7(IV) قدم أحد أعضاء الأمانة عرضاً موجزاً عن مستوى التكامل الذي حققته الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها من قبل الإتحاد الأفريقي مشيراً إلى أنه قد تم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. ومن بين التحديات التي واجهت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل عدم الالتزام بالسياسات من جانب الدول الأعضاء والتنفيذ غير الكافي للبروتوكولات ذات الصلة. وعلى ضوء تلك التحديات، كان قد تم تكليف مفوضية الإتحاد الأفريقي بوضع برنامج للحد الأدنى من التكامل، بغية التعجيل بعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد صُمم برنامج الحد الأدنى من التكامل بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأُعيد من قبل المؤتمر الرابع لوزراء التكامل الأفريقيين. وهناك حاجة إلى تمويل برنامج الحد الأدنى من التكامل من خلال صندوق قاري للتكامل يخضع لدراسة جدوى تقوم بها مفوضية الإتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي. ومن الواضح أن نجاح برنامج الحد الأدنى من التكامل يتوقف على ملكيته من قبل كافة أصحاب المصلحة والدرجة التي يتم بها إدماجه في خطط وبرامج التنمية الوطنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والإتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين.

24- وتشمل الإنجازات الرئيسية فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي في القارة القرار الذي اتخذته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا بإنشاء منطقة تجارة حرة لدولها الأعضاء. كما أن الإصدار المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التكامل الإقليمي: "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا"، تعد من الإنجازات الأخرى في عملية التكامل. وقد تناولت طبعات متعددة من التقرير مسائل رئيسية خاصة بالتكامل مثل ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك التكامل المالي والنقدي في أفريقيا. وسوف تركز الطبعة التالية من التقرير، التي شارك أيضاً في إعدادها مصرف التنمية الأفريقي، على التجارة فيما بين بلدان أفريقيا.

المناقشات

25- وفي المناقشات التي تلت ذلك، أشارت اللجنة إلى أن التقدم المحرز في البعد السياسي من التكامل الإقليمي يبدو أكثر ببطء عن البعد الاقتصادي. وينبغي للبلدان الأفريقية أن يكون لها صوت موحد فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي كما أنه يتعين على الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تقوم بدور قيادي في هذا الصدد. وقد لوحظ أن الاتفاقيات الثنائية بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو كثيراً ما كانت تختلف عن الأهداف المقررة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يؤثر على التقدم نحو تحقيق التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك، لم تقم الدول الأعضاء بدمج التكامل الإقليمي على نحو كاف في استراتيجياتها الوطنية للتنمية.

26- وأشارت اللجنة إلى أن العديد من البلدان الأفريقية لم تستفد على النحو الكامل من عضويتها في مناطق التجارة الحرة لأسباب متعددة من بينها ضعف القدرات الإنتاجية وضعف الهياكل الأساسية وعدم كفاية التسهيلات التجارية مما أدى إلى بطء الإجراءات على النقاط الحدودية. وعموماً، فإن البلدان المتقدمة صناعياً ستحقق فائدة أكبر على المدى القريب من عملية التكامل. وتم إبلاغ اللجنة بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحسين ودمج الهياكل الأساسية لأفريقيا من خلال استحداث برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي يتم وضعه بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين في التنمية.

27- وأبرزت اللجنة حاجة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات سابقة. وتمت الإشارة أيضاً إلى ضرورة إجراء دراسات تتعلق بانتهاك البروتوكولات، بما يشمل قواعد المنشأ. وقد كان هناك شعور بأن عدم كفاية التعويض للخاسرين المحتملين من التكامل الإقليمي أو انعدامه يعتبر، جزئياً أيضاً، السبب وراء انتهاك البروتوكولات الخاصة بالتكامل الإقليمي فضلاً عن العمل خلافاً لما تمليه السياسات.

التوصيات

28- وانبثقت عن المناقشات عدة توصيات هامة.

(أ) طُلب بصفة خاصة من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ما يلي:

'1' مواصلة دعم سلسلة التقارير المتعلقة "بتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا" التي توفر تقييماً لأداء أفريقيا فيما يتعلق بالتكامل؛ و'2' الإحاطة علماً بتوصيات المؤتمر

الرابع لوزراء التكامل الأفريقيين، وخاصة الجهود المتعلقة باعتماد برنامج الحد الأدنى من التكامل ودمجه في الخطط الوطنية للتنمية؛ و'3' دعم دمج مسائل التكامل الإقليمي في السياسات الوطنية من أجل تحقيق قدر أكبر من التقارب بين الاستراتيجيات الوطنية والسياسات دون الإقليمية والأهداف الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي التعجيل بإجراء دراسة أساسية لتحقيق تفهم أفضل للمواقف الوطنية تجاه أهداف التكامل الإقليمي والتكاليف والمزايا المقترنة بالانضمام لترتيبات التكامل الإقليمي .

(ب) يتعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وباقي الشركاء الإنمائيين القيام بما يلي :

'1' الاستمرار في مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على التنفيذ الفعال للبرامج المتعددة السنوات وبرنامج الحد الأدنى من التكامل وكذلك على بناء قدراتها؛ و'2' الاستمرار في تقديم المساعدة لأنشطة تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية؛ و'3' دعم جهود بناء القدرات الإنتاجية للبلدان الأفريقية.

متابعة المقررات الرئيسية الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2008 (البند 6 من جدول الأعمال)

'1' الميثاق الأفريقي للإحصاء

29- استعرضت الأمانة حالة تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري لعام 2008 بشأن الميثاق الأفريقي للإحصاء. وسلط العرض الضوء، من خلال استعراض الوثيقة " تنفيذ القرار 859 (د-41) بشأن تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء (E/ECA/COE/7, AU/CAMEF/EXP/7(IV) ، على التطورات الرئيسية في هذا الصدد، بما في ذلك مراجعة وزراء العدل للميثاق واعتماده في وقت لاحق من قبل قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط / فبراير 2009.

30- أحيط الاجتماع علماً بأن هناك دراستين تم إعدادهما في العام الماضي اقترحتا توصيات حول آلية تنفيذ للميثاق وإنشاء صندوق أفريقي إحصائي. وإضافة إلى ذلك، قدمت معلومات بشأن دراسة جاري إعدادها بشأن صياغة وثيقة استراتيجية حول المواعمة الإحصائية من أجل التكامل الإقليمي.

المناقشات

31- أثناء المناقشات التي تلت العرض، رحبت اللجنة بمختلف الأنشطة والمبادرات التي تحققت في مجال التطوير الإحصائي وشجعت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تلك الجهود. وأكدت اللجنة على الدور المهم للإحصاءات في عملية صنع القرار وشددت على الحاجة إلى توفير الدعم الفني والمالي لتطوير الإحصاءات في أفريقيا. وعبر كثير من المشاركين عن قلقهم البالغ إزاء احتمال أن تنجم عن التوصية المتعلقة بآلية التنسيق المقترحة

في الدراسة ازدواجية على مستوى الهياكل القائمة واقتروا أن تركز مفوضية الاتحاد الأفريقي على أنشطة الدعوة لتنمية الإحصاءات.

التوصيات

32- في ضوء ما تقدم، أوصت اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع، وتصدق، بعد على الميثاق بأن تفعل ذلك حتى يتسنى أن يدخل الميثاق حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وينبغي للجنة أن تستكمل الدراسة المتعلقة بإنشاء صندوق إحصائي كوسيلة لمعالجة القيود المتصلة بالموارد المطلوبة لتطوير الإحصاءات في أفريقيا. وفيما يتعلق بمسألة التنفيذ الفعال للميثاق طلبت اللجنة من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والدول الأعضاء، بعقد اجتماع والخروج بتصور لآلية فعالة للتنسيق والرصد والتقييم.

2' - تغير المناخ والتنمية - تقييم مؤتمر كوبنهاغن

33- عرضت الأمانة العامة تقريراً عنونه: "تغير المناخ والتنمية" (E/ECA/COE/9, AU/CAMEF/EXP/9(IV)) عن التقدم الذي أحرز بالنسبة لوضع وتنفيذ برنامج "تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا" (Clim-Dev Africa) والأعمال التحضيرية التي تضطلع بها أفريقيا لعقد مؤتمر الأطراف في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" التي ستعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر 2009.

المناقشات

34- ركزت المناقشات التي أعقبت العرض على مسألتين رئيسيتين: المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ؛ وتعبئة الموارد من أجل تمويل استراتيجيات التواءم مع تغير المناخ وتخفيف حدته. وفيما يتعلق بمسألة التفاوض بشأن اتفاقات تغير المناخ، أكدت اللجنة على الحاجة إلي أن تتخذ الدول الأعضاء موقفاً أفريقياً موحداً استناداً إلي المصلحة المشتركة وتروج لهذا الموقف. وأبرزت اللجنة أنه على الرغم من ضرورة جعل أن تكون استراتيجيات تخفيف حدة تغير المناخ جزءاً من هذا الموقف المشترك، سيكون من مصلحة البلدان الأفريقية أن تركز على استراتيجيات التواءم مع تغير المناخ. وأقرت اللجنة أيضاً بأن ضعف القدرة التفاوضية لغالبية البلدان الأفريقية يحول دون مشاركتها على نحو فعال في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ والدفاع عن موقفها في هذا الشأن.

35- ومع الإقرار بالحاجة إلي تعميم السياسات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في جميع قطاعات الاقتصاد عند إعداد خطط إنمائية وطنية، رأت اللجنة أن الدول الأعضاء لا تستفيد من آليات التمويل القائمة في تمويل تلك الخطط. وأشارت اللجنة أيضاً إلي تحيز صناديق التمويل القائمة فيما يتعلق بتخفيف حدة تغير المناخ، مثل "آلية التنمية النظيفة" التي تعطي أفضلية للبلدان النامية الأكثر تلوياً، مثل الصين والهند والبرازيل. وأشارت اللجنة إلى ذلك السبب إضافة إلى ضعف قدرة البلدان الأفريقية، كعاملين يساهمان في انخفاض حصص الدول الأعضاء في صناديق تغير المناخ.

36- وفيما يتعلق بمسألة تمويل استراتيجيات التواءم مع تغير المناخ، أشارت اللجنة إلى أنه نظراً لضعف إسهام البلدان الأفريقية في مشكلة تغير المناخ، فإنه ليس من الإنصاف تحميل تلك البلدان العبء الأكبر من الآثار الضارة لتلك المشكلة. والبلدان المتقدمة النمو ملزمة بأن تموّل استراتيجيات التواءم مع تغير المناخ التي سيتعين على البلدان الأفريقية، مجتمعة، أن تنفذها.

37- وفيما يتصل بتنفيذ القرار 855 (د-41) الخاص بدعم اللجنة الاقتصادية للمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية وتعزيز الشراكة بين المنظمين، أشارت اللجنة إلى ضرورة إنشاء إطار تعاوني لهذا الغرض.

التوصيات

38- انبثقت عن المناقشات التوصيات التالية:

(أ) على الدول الأعضاء صياغة الموقف الأفريقي الموحد الذي جرى وضعه تحت رعاية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بموجب مقرر الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2009 في هذا الصدد ودعمه في مفاوضاتها حول الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ في المستقبل، بحيث يعكس ذلك الموقف احتياجاتها فيما يتعلق بتنفيذ وتمويل استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.

(ب) يجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات المساعدة في دعم قدرات الدول الأعضاء على التفاوض بشأن اتفاقات تغير المناخ والوصول إلى الصناديق القائمة حول التغيرات البيئية والمناخية.

(ج) ينبغي إنشاء آليات فعالة للمراقبة والإنفاذ لضمان تنفيذ الالتزامات المتصلة بالبيئة وتغير المناخ التي تعهد بها المجتمع الدولي إزاء الدول الأعضاء. وبالتالي ينبغي إقامة إطار تعاوني بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية بأسرع وقت ممكن.

(د) ينبغي للدول الأعضاء مواصلة سعيها من أجل إدماج سياسات البيئة وتغير المناخ في جميع قطاعات اقتصاداتها.

3' استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

39- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وثيقة عنوانها: "استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا"، (E/ECA/COE/28/8,AU/CAMEF/EXP/8(IV)). وأشار العرض إلى أن أفريقيا واصلت تقدمها نحو تحقيق مختلف أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان هذا التقدم متبايناً بالنسبة لبعض الأهداف فضلاً عن تفاوته من إقليم لإقليم. وبعض الدول الأفريقية ماضية في المسار المؤدي إلى تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما هدف تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في مرحلة

التعليم الابتدائي وخفض معدلات الفقر بنسبة 50 في المائة. وعلى مستوى الأقاليم الفرعية في القارة، كان شمال أفريقيا الأكثر تفوقاً فيما حققه من تقدم على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن المعدل البطيء للتقدم بصفة عامة في 2009 يمثل مصدر قلق. وأشار إلى العديد من التحديات باعتبارها معوقات للتقدم، من بينها أزمة الوقود وأزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

المناقشات

40- في حين أعربت اللجنة عن تقديرها لجودة التقرير؛ فقد عُبِّرَ عن قلقها إزاء بعض جوانبه، ولاسيما مصادر البيانات والإحصاءات. وأشار بعض المشاركين إلى أن قدراً كبيراً من البيانات المستخدمة في التقرير قديم جداً ولا يعكس الواقع الحالي، في حين أشار البعض الآخر إلى التفاوتات الموجودة كالعادة بين بيانات الأمم المتحدة والبيانات الوطنية. وجري الإعراب أيضاً عن القلق بالنسبة لوضع تقارير منقوصة عن المشاريع/البرامج الجارية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان من بين المسائل الأخرى التي أثّرت في المناقشة مسألة الميل إلى التركيز على تعميم التعليم الابتدائي على حساب نوعية التعليم.

التوصيات

41- بالنظر إلى ما تقدّم، أوصت اللجنة بأن تُبذل جهود لتحسين إعداد الإحصاءات وتجويدها بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. ويجب كذلك إدراج البرامج والمشاريع الجاري تنفيذها في التقارير المقدمة في هذا الخصوص؛ مع تعزيز الجهود التي تهدف إلى تعبئة إمكانات مختلف الجهات الشريكة من أجل التعجيل بإحراز تقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

4' تقرير آلية التشاور الإقليمي التاسعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له

42- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة عرضاً أتاح إلقاء نظرة عامة على آلية التنسيق الإقليمي التي أنشئت لتنسيق الدعم المقدم على مستوى منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له. وأشار مقدم العرض إلى الولايات المؤسسية لآلية التنسيق وهيكلها ومستوياتها المختلفة. وأوضح أن المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمي حققت تقدماً كبيراً في توفير بناء القدرات والدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خلال السنة الماضية. وتناول العرض، أيضاً برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء القدرات من أجل الاتحاد الأفريقي، وكذلك مختلف أشكال الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بما يشمل الدعم المقدم إلى عمليات آلية التنسيق الإقليمي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. واختتم حديثه بإبراز بعض الدروس المستفادة واقتراح بعض الإجراءات المتعلقة بالمضي قدماً بما يشمل الحاجة إلى الاستكمال السلس للعمليات الجارية التي تهدف إلى دمج برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، وكذلك الحاجة إلى الاتفاق على مجالات الأولوية بالنسبة لتعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

43- وأعربت اللجنة عن تقديرها لدور الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. وأضافت أن هذا الجهد موجّه بصورة واضحة نحو تعزيز التنمية الأفريقية.

5' عرض تقرير عام 2009 المتعلق بالاستعراض المتبادل لفعالية التنمية

44- قدّمت الأمانة الوثيقة المعنونة: "الاستعراض المتبادل لعام 2009 لفعالية التنمية في أفريقيا: الوعد والأداء"، التي اشتركت في إعدادها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تناول العرض المسائل الرئيسية التالية: التقدم الذي أحرز على مدى فترة السنوات الخمس الماضية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر؛ والجهود التي تبذلها أفريقيا لتحسين الحوكمة وتعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر؛ وزيادة تدفقات المعونة وتخفيف عبء الدين؛ والتعهدات التي قدّمت وخاصة بالنسبة لمجالات الحوكمة والتكامل الإقليمي للبلدان الأفريقية ولتحسين حجم المعونة وفعاليتها؛ والأزمة الاقتصادية الراهنة والتحديات المرتبطة بها.

45- وأحيطت اللجنة علماً بأن التقرير نُشر في بداية الأزمة المالية العالمية ونتج عن عملية تعاونية ومكثفة وشاملة إلى حد كبير بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشملت هذه العملية أيضاً إجراء مشاورات مع جهات مختلفة تضم أصحاب مصلحة متعددين من أفريقيا ومن المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وقد أبلغت اللجنة أيضاً بأن التقرير قد لقي ترحيباً جيداً من جانب الشركاء الأفريقيين والدوليين.

المناقشات

46- لاحظت اللجنة أن التقرير قدّم في وقت يشهد تغييرات في نظم الرصد والمساءلة المتبادلة والحوكمة على الصعيد العالمي، مثل ظهور عملية "مجموعة العشرين" كردّ دولي رئيسي على الأزمة المالية. وقد أبرزت اللجنة الحاجة إلى أن تنعكس هذه التغييرات الجديدة الخاصة بالبنين الدولي في تقارير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، بما يشمل الالتزامات الجديدة المترتبة على عملية "مجموعة العشرين".

47- ولكي تُحدث عملية الرصد أقصى أثر ممكن، أكدت اللجنة ضرورة أن تُقدّم التقارير المقبلة في مواعيد تتيح إدراج المعلومات الواردة فيها ضمن العمليات الأفريقية والدولية الرئيسية التي تتناول البرنامج الإنمائي الأفريقي، بما يشمل العمليات التي تنفذ من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و"مجموعة العشرين". وأبرزت اللجنة أنه ينبغي أن تأخذ تقارير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، التي ستقدم الاستعراض المتبادل مستقبلاً، في الاعتبار إتباع نهج إزاء التنمية يستند إلى حقوق الإنسان، وهناك أيضاً حاجة إلى إدراج الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

التوصيات

48- أوصى الاجتماع بما يلي:

(أ) ينبغي أن يُنشر التقرير القادم عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية بحلول أيلول/ سبتمبر 2010 وذلك كي تدرج المعلومات الواردة فيه ضمن وقائع مؤتمر القمة المعني باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي مواصلة إجراء الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية كل سنتين بعد ذلك.

(ب) وبالنظر إلى تغيّر البنين العالمي، الذي من شأنه أن يعزّز أهمية عملية الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية وبالنظر إلى التزامات "مجموعة العشرين". هناك حاجة إلى إجراء إصلاح أساسي في البناء المالي الدولي من أجل ضمان أن يكون لأفريقيا تمثيل أقوى في عملية صنع القرار على المستوى الدولي ولجعل تلك الالتزامات أكثر استجابة وفعالية في مساعدة البلدان الأفريقية على معالجة الأزمات القصيرة الأجل وتلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل.

(ج) طلبت لجنة الخبراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مواصلة تعاونهما في إصدار التقارير في المستقبل.

عرض ومناقشة موضوع المؤتمر: زيادة فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية (البند 7 من جدول الأعمال)

49- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت الأمانة الوثيقة المعنونة: "زيادة فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية" (E/ECA/COE/28/4, AU/CAMEF/EXP/4(IV)). وأشارت الأمانة إلى وجود فجوة كبيرة بين المدخرات المحلية واحتياجات الاستثمار في أفريقيا والحاجة إلى مزيد من الموارد المحلية والخارجية لسد الفجوة التمويلية. كما أشارت الأمانة إلى أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد أدت إلى انخفاض في التمويل الخارجي وأحييت الاهتمام مجدداً بزيادة تعبئة الموارد المحلية بوصفها مصدراً مستداماً لتمويل التنمية.

50- وبيّنت الأمانة العوامل الرئيسية التي تستند إليها الدعوة من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية. فالتمويل المحلي يقل تقليدية عن التمويل الخارجي ويتيح بالتالي ملكية البلدان لسياسات التنمية ونواتجها، ويحد من الاعتماد على التدفقات الخارجية ومخاطر "المرض الهولندي"، وينشئ حوافز على زيادة المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة، ويقلل من الضعف إزاء خسائر الإيرادات الناجمة عن إصلاحات التجارة.

51- ولوحظ أنه رغم التقدم المحرز في تمويل التنمية، فإن نسب المدخرات الإجمالية في أفريقيا تتسم بالانخفاض مقارنة بمعدلات البلدان المتقدمة النمو. وقد أحرزت أفريقيا تقدماً في زيادة الإيرادات الضريبية وكان أدائها في مجال الإيرادات مماثلاً لأداء المناطق النامية الأخرى. ومع ذلك، حدث انخفاض كبير في حصة الضرائب التجارية من الإيرادات المحلية.

52- وللسياسات المالية وظائف على المديين القصير والبعيد، تشمل تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة الإنتاجية. إلا أن تلك السياسات اتسمت بمسايرتها للتقلبات الدورية إلى حد بعيد في أفريقيا نتيجة للشروط المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، والقواعد المالية، واعتبارات تتعلق بالاقتصاد السياسي. ويتعين على الحكومات أن تنتهج سياسات مالية مقاومة للتقلبات الدورية لإزالة التذبذبات في الطلب الإجمالي نتيجة للصدمات الخارجية. وتتعلق الأسئلة الرئيسية في ذلك السياق

باستخدام السياسات المالية استجابة للصددمات الخارجية مثل الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، ودعماً للاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية.

53- والتعبئة الفعالة للموارد المحلية في أفريقيا تتطلب زيادة معدلات الإيرادات العامة والمدخرات الخاصة، وتعزيز دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تعبئة الموارد. ورغم أن النمو الاقتصادي بالغ الأهمية لتعبئة الإيرادات المحلية، لا تزال هناك فجوات بين إمكانات الضرائب والإيرادات الفعلية المتأتية من الضرائب في عدد من البلدان الأفريقية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مالية لزيادة جمع الإيرادات. وينبغي لتلك التدابير أن ترمي إلى الحد من الاستثناءات الضريبية والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، وزيادة الضرائب المقررة على الأصول غير المنقولة (الأراضي والممتلكات) والسلع الكمالية.

54- وللحكم الرشيد دور حاسم في توليد الإيرادات، ذلك لأن بوسعه زيادة الكفاءة والمساءلة في استخدام الموارد العامة؛ وربط جمع الضرائب بأداء الخدمات؛ وإزالة الملاذات الضريبية؛ ومعالجة مسائل الأصول المسروقة. كذلك يتطلب النجاح في تعبئة الإيرادات التعامل مع مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا. فالديون المرتفعة تتسبب في تدفقات خارجية لرؤوس الأموال وفي صعوبات متعلقة بخدمة الديون، وتؤدي إلى زيادة الضعف إزاء الصدمات الخارجية مما يخلف عواقب سلبية بالنسبة للنواتج وتعبئة الإيرادات.

55- ويتطلب تعزيز المدخرات الخاصة زيادة قدرة الأسر المعيشية والشركات على توليد الدخل بإنشاء بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص، بما يشمل زيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وتعزيز النظم المالية المحلية.

56- وفي حين تحتاج أفريقيا إلى المعونة على المديين القريب إلى المتوسط، فإنه من المرجح أن تدعم المعونة الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان الأفريقية إذا تم توجيهها صوب زيادة القدرة على تعبئة الموارد المحلية. وفي ذلك الصدد، ينبغي لتخصيص المعونة أن يركز أكثر على تنمية الهياكل الأساسية وزيادة القدرات الإنتاجية. ويمكن للمانحين اعتماد نهج لتخصيص المعونة يقوم على مضاهاة الأموال، ذلك أن بعض البلدان المتلقية للمعونة يمكن لها أن تختار إدارة حسابات رأس المال فيها لوقف هروب رؤوس الأموال.

المناقشات

57- خلال المناقشة التي أعقبت العرض، أشادت اللجنة بالأمانة على الدراسة والعرض الشاملين والمتعمقين، حيث أشارت إلى أن تعبئة الموارد المحلية تتطلب تحولاً في العقلية من الاعتماد على دعم المانحين إلى الإيرادات المولدة داخلياً كهدف على المدى البعيد. إلا أن صياغة السياسات من أجل تعبئة الموارد المحلية والخارجية ينبغي ألا يتم التعامل معها على نحو مستقل نظراً للارتباط بين الفئتين من الموارد. فالمعونة لا تزال تتسم بأهمية حاسمة لبعض البلدان الأفريقية وذلك لسد الفجوة بين المدخرات المحلية واحتياجات الاستثمار الوطني.

58- وسلطت اللجنة الضوء على أهمية استقرار الاقتصاد الكلي بالنسبة لنمو الاقتصاد، وهو الأمر الضروري بدوره للتعبئة الفعالة للموارد الداخلية. ويتسم دور الحكومة بأهمية خاصة خلال التذبذبات

الكبيرة في النشاط الاقتصادي مثل التذبذبات المصاحبة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وفي هذا السياق، يجب على الحكومات اعتماد سياسات مالية ونقدية لحفز الطلب المحلي وتخفيف آثار الأزمة. إضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة من جديد أن للحكومات دوراً رئيسياً في تهيئة البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تحديد قطاعات النمو وزيادة استثمار القطاع الخاص في تلك القطاعات. ويمكن القيام بذلك في إطار السياسات الصناعية والقطاعية التي تعالج العقبات المختلفة الماثلة أمام الاستثمار المحلي وتهيئة الفرص لإقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام .

59- وأعرب بعض المشاركين عن القلق بشأن ضعف الاقتصادات الأفريقية إزاء الصدمات الخارجية وانعدام أدوات السياسات العامة الملائمة لتعزيز مرونتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية. ويستدعي ذلك تنويع مصادر الإنتاج والدخل وتحسين إدارة الاحتياطيات التي تراكمت خلال فترة ازدهار أسعار السلع الأساسية. ولوحظ أن بعض البلدان الأفريقية الغنية بالموارد هي في موقف أفضل للتصدي للتحديات التي فرضتها الأزمة الأخيرة نظراً لأنها تمكنت من تكديس الاحتياطيات. وأن بعض البلدان أنشأ صناديق لتثبيت الاستقرار وذلك لضمان استقرارها المالي على المدى المتوسط.

60- وأشارت اللجنة إلى وجود مجال للبلدان الأفريقية لتزويد إيراداتها الضريبية رغم وجود عقبات رئيسية ماثلة أمام جمع الإيرادات. وتشمل تلك العقبات أوجه الضعف المؤسسي، وعدم كفاية القدرات البشرية، وانعدام الإرادة السياسية، والتكلفة الباهظة لجمع الضرائب. ونتيجة لذلك، توجد فجوات بين القدرة الضريبية والإيرادات الفعلية التي يتم توليدها، خاصة في البلدان الخارجة من صراعات والتي تتسم بضعف المؤسسات الاقتصادية.

61- وأوجز بعض أعضاء الوفود الإصلاحات المؤسسية والتدابير التي اتخذتها حكوماتهم لتحسين إدارة الضرائب وزيادة جمع الإيرادات. ويشمل ذلك: ترتيبات مؤسسية جديدة من أجل الإدارة الفعالة للمالية العامة؛ وتطبيق اللامركزية في السياسات المالية؛ وتبسيط السياسات الضريبية وتوحيد معدلات الضرائب؛ وإنشاء آليات جديدة لإنفاذ القوانين الضريبية؛ واستحداث حوافز للامتثال لتلك القوانين. كذلك، قامت بعض البلدان بتحسين جمع الضرائب بإنشاء آليات مبتكرة مثل استحداث العقود القائمة على الأداء ومنح الحوافز لوكالات جمع الإيرادات. وشددت اللجنة على الدور الهام للحكومة الاقتصادية الجيدة في تعزيز إدارة المالية العامة والامتثال الضريبي.

62- وأشار إلى أن تحسين إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية الغنية بالموارد بقدر كبير في تعبئة المزيد من الموارد المحلية ولكي تصبح معتمدة على نفسها على المدى البعيد. فعقود استغلال الموارد الوطنية كثيراً ما تقدم حوافز وشروط ضريبية يمكن أن تُسفر عن توزيع غير عادل للإيرادات عندما تتغير الظروف الاقتصادية. وبغض النظر عن ذلك، قامت بعض البلدان الأفريقية بتحسين إدارة قطاع الموارد عن طريق التصديق على المدونات والمعايير الدولية ذات الصلة وتطبيقها محلياً.

63- وفي هذا السياق، يمكن لاستحداث أطر إنفاق متوسطة الأجل أن يساعد البلدان على تسخير الموارد المحلية لتمويل الاستثمار العام وتعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في الإنفاق وأداء الخدمات.

ويمكن لتلك الأطر، بوصفها نهجاً يقوم على النتائج ، أن تساعد الحكومات على تخصيص الموارد العامة لأولوياتها الاستراتيجية وكفالة الانضباط المالي عموماً.

64- وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن زيادة تدفق مدخرات الأسر المعيشية من خلال القنوات الرسمية من شأنه أن يعزز تعبئة الموارد المحلية واستخدامها. وفي العديد من البلدان الأفريقية غالباً ما يتم الاحتفاظ بمدخرات الأسر المعيشية في شكل أصول مادية خارج النظام المالي نظراً لانعدام الحوافز الكافية ومحدودية الوصول إلى المؤسسات المصرفية ومؤسسات الادخار الحديثة.

65- وناقشت اللجنة أيضاً الأثر المحتمل لمعايير التقارب في مجال الاقتصاد الكلي على طابع السياسات المالية المقاوم والمساطر للتقلبات الدورية. وأهداف الحد من التضخم التي تعتمدها بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية .

66- وبالنظر إلى الدور الهام للقطاع غير الرسمي في الاقتصادات الأفريقية وإمكانات مساهمته في تعبئة الموارد المحلية، تم الإقرار بضرورة إضفاء الطابع الرسمي على ذلك القطاع. إن توفير ما يلزم من إطار مؤسسي وحوافز لإدماج الأعمال التجارية غير الرسمية في القطاع الرسمي يمكن أن يساعد الحكومات في توليد المزيد من الإيرادات الضريبية. إلا أن الأنشطة التجارية غير الرسمية لا يمكن أن تختار التسجيل في القطاع الرسمي والانضمام إليه إلا شريطة أن يؤدي ذلك الانتقال إلى تحسين احتمالات بقائها ونمائها وحصولها على الموارد.

67- وأكدت اللجنة من جديد على ضرورة زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الأصول المادية ، وسلطت الضوء على التحديات الماثلة في ذلك الصدد. ففي العديد من البلدان الأفريقية يتسم تسجيل الممتلكات بأنه باهظ التكاليف مما يجعل من الصعب على الحكومات أن تفرض الضرائب على الأصول المادية. ويتمثل أحد السبل التي يمكن بها للحكومات أن تتصدى لتلك التحديات في إجراء إصلاحات لتيسير تسجيل الممتلكات.

68- وفي حين يتطلب الاستثمار الحقيقي مدخرات طويلة الأجل، لاحظت اللجنة أن المدخرات القصيرة الأجل هي السائدة في أفريقيا. ويعزى ذلك ، في جملة عوامل ، إلى عدم وجود المؤسسات المالية الكافية، بما يشمل صناديق المعاشات التقاعدية والتأمين على الودائع . وتقتصر الخدمات المصرفية والمالية في أفريقيا عموماً على المراكز الحضرية وهي لا تلبي الاحتياجات المتعددة للمدخرين والمستثمرين، خاصة في المناطق الريفية.

69- وفي سياق الأزمة المالية الحالية، أعربت اللجنة عن القلق إزاء التدفق البطيء للتحويلات المالية مع فقدان المهاجرين الأفريقيين لوظائفهم. ورغم ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي، شددت اللجنة على ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بممارسة ضبط النفس عند استعراضها لسياساتها المتعلقة بالهجرة وسوق العمل لكفالة معاملة منصفة للمهاجرين الأفريقيين. وفي الوقت نفسه، حثت البلدان الأفريقية على القيام بتقييم متأن للكيفية التي يمكن بها استخدام التحويلات لزيادة الاستثمارات المحلية والنمو. وحالياً، تتم التحويلات غالباً من خلال وسائل غير رسمية وتستخدم بدرجة رئيسية في تمويل الاستهلاك.

70-وأخيراً، أعربت اللجنة عن القلق إزاء الآثار التي يخلفها هروب رؤوس الأموال والأموال المختلصة على جهود تعبئة الموارد المحلية. وتبعاً لذلك هناك حاجة إلى تحسين الحوكمة العالمية لزيادة الشفافية في تدفقات رؤوس الأموال، ومكافحة هروب رؤوس الأموال، واستعادة الأصول المختلصة .

التوصيات

71- أصدرت اللجنة عدداً من التوصيات الرامية إلى زيادة فعالية السياسات الضريبية لتعبئة الموارد المحلية في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، دعت اللجنة الحكومات الأفريقية إلى التركيز على الاستراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز النمو وتوسيع القاعدة الضريبية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للبلدان تحديد قطاعات النمو وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تلك القطاعات بسبل منها تعميق الإصلاحات للتشجيع على تسجيل الشركات.

72- وعلى نحو أكثر تحديداً، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات الأفريقية وضع آليات مبتكرة لتحسين جمع الضرائب وإدارتها بما يشمل الإصلاحات المؤسسية لتعزيز الصلة بين تعبئة الإيرادات والإنفاق العام، وزيادة الشفافية والمساءلة؛

(ب) ينبغي للحكومات الأفريقية تقصي سبل إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، مع مراعاة مبدأ الإنصاف والعدالة في فرض الضرائب ، بما يشمل تسجيل الممتلكات والأصول المادية وإخضاعها للضرائب.

(ج) وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز نظمها المالية وتعمل على توفير الحوافز للمدخرات طويلة الأجل، بما يشمل التعبئة الفعالة للتحويلات من أجل تمويل التنمية؛

(د) ينبغي للمانحين توجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات المعززة للإنتاجية ؛

(هـ) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تعمل مع شركائها في التنمية لمحاربة هروب رؤوس الأموال واستعادة الأصول المختلصة الموجودة خارج أفريقيا؛

(و) ينبغي للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد تحسين إدارة الموارد الطبيعية وضمان أن تكون عقود استغلال الموارد الطبيعية عادلة وأن لا نقوض جهود تعبئة الموارد المحلية؛ وينبغي لها أيضاً إنشاء صناديق لتثبيت الاستقرار لضمان استقرارها المالي على المدى المتوسط ؛

(ز) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية تخفيض تكلفة جمع الضرائب وتحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية من أجل التعبئة الفعالة للموارد المحلية.

(ح) ينبغي تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء والأمانة لكفالة دقة البيانات واتساقها.

المسائل القانونية (البند 8 من جدول الأعمال)

'1' عرض التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2009 والنظر فيه

73- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت الأمانة التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2009 (E/ECA/COE/28/13) الذي يغطي الفترة من أيار/ مايو 2008 إلى أيار/ مايو 2009 ويبرز الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال العام الماضي. وقد انقسم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال هذه الفترة إلى شقين. أولاً، تعزيز الأنشطة والإنجازات المحرزة في سياق عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي بدأت في عام 2006. وثانياً، زيادة المساعدات للدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتعزيز التكامل الإقليمي، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، استناداً إلى عشرة برامج فرعية، هي: التجارة، والمالية والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والأنشطة الإقليمية الفرعية من أجل التنمية؛ وتخطيط وإدارة التنمية؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية.

74- وتضمن العرض موجزاً للتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال تعزيز الأنشطة الرئيسية والنتائج التي تحققت عن طريق عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (التي بدأت عام 2006). علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن الإنجازات المذكورة كانت تتسم بقدر أكبر من الشفافية بالنسبة لكافة أصحاب المصلحة نظراً لاستخدام إطار الإدارة القائمة على النتائج ومؤشرات النجاح المناسبة.

75- وأبرز مقدّم العرض، من بين أمور أخرى، عدة إنجازات، تضمنت تنظيم منتدى التنمية الأفريقي السادس بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، في أديس أبابا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، حيث شملت المسائل التي تمت مناقشتها تمويل المساواة بين الجنسين ووضع حد للعنف ضد المرأة، والإحصاءات الجنسانية. وفيما يتعلق بالتجارة، ذُكر الدعم المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمساعدتها في المفاوضات التجارية الدولية. كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، مؤتمراً وزارياً بشأن الأزمة المالية وأثرها، وقدمت الدعم التحليلي والتقني إلى لجنة وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية، وقدمت أيضاً مساهمات فنية إلى الموقف الأفريقي خلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن في نيسان / أبريل.

76- وأفادت الأمانة بأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كانت مفيدة في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال تقديم المشورة لفريق وأمانة الآلية بشأن تنفيذ عمليات الاستعراض. وفيما يخص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا، وذلك في أديس أبابا في الفترة من 28 نيسان/ أبريل إلى أول أيار / مايو 2009. وتم التأكيد على القيمة المضافة للمكاتب دون الإقليمية التي عززت مؤخراً وأهميتها لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خاصة البرامج المتعددة السنوات وغيرها من الأنشطة التي يتم تنفيذها على نحو مشترك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

المناقشات

77- في المناقشات التي تلت ذلك، ورداً على بعض المسائل التي أثارها المشاركون، أكدت الأمانة على الأهمية الحاسمة للتعجيل بشغل الوظائف الجديدة وبالتالي تخفيض المعدل العام الحالي للوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأقرت بالظروف الخاصة التي تواجه تنمية أقل البلدان نمواً و البلدان النامية غير الساحلية، وأشارت إلى ضرورة الإبلاغ على نحو كافٍ عن استعراض برنامج عمل بروكسل بشأن أقل البلدان نمواً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بهذه البلدان الذي سيجري في عام 2011. وتم الاعتراف أيضاً بضرورة دمج مسألة حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية ضمن برامج التدريب باعتبارهما من بين الشواغل الإنمائية الحقيقية التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل.

التوصيات

78- انبثقت التوصيات الرئيسية التالية عن المناقشات:

(أ) يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على زيادة مشاركتها وملكيته لأنشطة المكاتب دون الإقليمية وخاصة من خلال مراعاة المستوى المناسب لتمثيلها في المؤتمرات الحكومية الدولية ولجان الخبراء الحكومية الدولية؛

(ب) يجب أن تأخذ الدول الأعضاء علماً بحملة التعيينات الجارية وتساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جهودها من أجل تعيين موظفين من البلدان غير الممثلة على نحو كافٍ للتعجيل بشغل الوظائف الجديدة التي خصصتها الجمعية العامة؛

(ج) يتعين على لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الشركاء الإنمائيين السعي إلى إعادة تنشيط صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتنمية في أفريقيا من أجل مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ خططها الإنمائية وأنشطة التكامل الإقليمي لديها؛

79- أخيراً، أشادت اللجنة بالأمانة على جودة العرض الذي قدمته وعلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بخلق وظائف جديدة وأحاطت علماً بالتقرير.

'2' تقرير المؤتمر الرابع لوزراء التكامل الأفريقيين

80- عند تقديم هذا البند، أبلغت الأمانة الاجتماع بأن المؤتمر الرابع لوزراء التكامل الأفريقيين قد عقد في ياوندي بالكاميرون يومي 7 و8 أيار/ مايو 2009 حول موضوع "الشراكات والتكامل في أفريقيا" وتمت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى اعتماد برنامج الحد الأدنى من التكامل كإطار استراتيجي وحيوي لعملية التكامل على صعيد القارة، فإن الوزراء قد استعرضوا الشراكات الرئيسية التي تربط أفريقيا ببقية أنحاء العالم وبحثوا سبل ووسائل جعلها أوثق صلة باحتياجات التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. كما تم خلال العرض إبراز بعض التوصيات الرئيسية للمؤتمر بما في ذلك حاجة أفريقيا إلى

ترشيد نهجها فيما يتصل بالتزاماتها تجاه الشركاء؛ وضرورة التأكيد بصورة أكبر على تعبئة الموارد المحلية وحاجة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الآليات القائمة حاليًا والمخصصة لتنسيق الشركاء.

81- وفي معرض ردها على أسئلة طرحها بعض أعضاء الوفود، أوضحت الأمانة أن العرض قد قدم للعلم فقط وأن الهدف منه هو استرعاء انتباه وزراء المالية إلى المقررات الصادرة عن الوزراء المسؤولين عن التكامل نظرًا لأن بعض هذه المقررات له علاقة إلى حد ما بأنشطة وزارات المالية.

3' تقرير اجتماع الخبراء القانونيين والماليين بشأن النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي المقترح

82- عرضت الأمانة الوثيقة المعنونة "تقرير اجتماع الخبراء القانونيين والماليين بشأن مشروع النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي، المعقود في طرابلس (ليبيا)، في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2009". وسلطت الأمانة الضوء على التوصيات الرئيسية الصادرة عن ذلك الاجتماع. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه بالنسبة للتوصية المتعلقة بمساهمة الدول الأعضاء في رأسمال المصرف، تم وضع تصورات أخرى لتحديد المساهمات، مع المراعاة الخاصة للنتائج المحلي الإجمالي ومتوسط الناتج القومي الإجمالي خلال ثلاث سنوات متتالية.

83- وفي ختام ذلك العرض، أثارت لجنة الخبراء عدداً من الشواغل التي تشمل ما يلي:

- (أ) طرائق توزيع رأس المال الابتدائي؛
- (ب) امتيازات وحصانات مقر المصرف وفروعه؛
- (ج) الحق في التصويت على أساس المساهمة في رأس المال؛
- (د) التوافق مع مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية الأفريقية القائمة الأخرى؛
- (هـ) الشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

84- وانعقدت لجنة مصغرة تتألف من بعض الدول الأعضاء (الجزائر والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والكاميرون ومصر ونيجيريا) واقترحت على اللجنة تعديلات على مشروع النظام الأساسي. وعقب المناقشة التي جرت بشأن تلك التعديلات، قررت اللجنة تقديم المشروع إلى مؤتمر الوزراء للنظر فيه واعتماده، بعد إدراج حكم في النص يتعلق بمرفقات توضع لاحقاً وتقدم إلى خبراء الدول الأعضاء للتصديق عليها قبل تقديمها إلى الدورة الاستثنائية المقبلة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وستتعلق تلك المرفقات أساساً بصيغة وجدول المشاركة في رأسمال المصرف، وحقوق التصويت، وتحديد سلة العملات المستخدمة كوحدة حسابية والمتخذة عملة رسمية للمصرف.

4' تنفيذ خطة العمل الأولى للاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي

85- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي الوثيقة المعنون "خطة العمل الأولى للاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي" AU/CAMEF/EXP/18.

86- أبرز العرض بعض المعالم الرئيسية في الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، والإطار الاستراتيجي الجديد، والعملية المفضية إلى اعتماد الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، وخطة العمل الأولى، وقدم عرضاً موجزاً للهيكل التنفيذي. وجرى أيضاً تسليط الضوء على بعض الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة والتي شملت اعتماد الهيكل التنفيذي، وتشكيل ثمانية أفرقة خبراء مشتركة، ووضع مشاريع خرائط طريق للتنفيذ. وكان من بين التحديات التي أبرزها العرض عدم المشاركة من جانب الجهات صاحبة المصلحة، وضعف قدرات الأداء لأفرقة الخبراء المشتركة، وتدني مستوى الموارد المالية، وبطء وتيرة التنفيذ.

87- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير. وشددت على ضرورة التزام الجانب الأفريقي وجانب الاتحاد الأوروبي بتخصيص موارد تقنية ومالية وبشرية كافية لتنفيذ خطة العمل. وتم التأكيد أيضاً على الحاجة إلى إشراك المزيد من الجهات الأفريقية صاحبة المصلحة في أعمال أفرقة الخبراء المشتركة، وكذلك الحاجة إلى احترام مبدأ "أفريقيا واحدة"، الذي اتفق عليه في وثيقة الاستراتيجية المشتركة.

5' تقرير عن المبادرة التي أطلقت مؤخراً عن "التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا"

88- عرضت الأمانة على اللجنة مذكرة عن مبادرة التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا التي أطلقت رسمياً في أديس أبابا يوم 6 آذار/ مارس 2009. وأبلغت اللجنة بأن مبادرة التحالف هي مبادرة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير منتدى مستقل للنقاش الحر فيما بين الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول بغية التأثير على جدول أعمال التنمية الأفريقية. وخلافاً لمبادرة المائدة الكبيرة التي حل محلها، فإن الحوار هو مبادرة أفريقية الملكية والمقر تماماً؛ ومقر أمانة مبادرة التحالف من أجل الحوار هو في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ويقدم له الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. ويدير عمليات مبادرة الحوار مجلس استشاري مستقل برئاسة فخامة السيد فيستوس موغاي الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا.

89- أحاطت اللجنة علماً بالمبادرة الجديدة ورحبت بإطلاقها.

6' برنامج العمل المقترح والأولويات للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2010-2011

90 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة عرضاً موجزاً استخدمت خلاله الوثيقة رقم E/ECA/COI/28/15 التي تحمل عنوان "برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المقترح وأولوياتها لفترة السنتين 2010-2011".

91 - واسترشدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عند إعداد برنامج العمل المقترح بعملية تصحيح المسار وتقرير الأمين العام بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية. وصُمم البرنامج بحيث يتضمن عشرة برامج فرعية هي: التجارة، والمالية والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات؛ العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية للتنمية؛ وتخطيط وإدارة التنمية؛ والإحصاءات والتنمية الاجتماعية. ونظراً لأن البرنامج قد تم إعداده وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج فإنه سيُمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودولها الأعضاء من رصد التقدم وقياس النتائج المحرزة استناداً إلى مؤشرات ومعايير الأداء المحددة سلفاً.

92- أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود الأمانة في إعداد برنامج العمل الجيد التصميم وأوصت بإقراره.

7' النظر في تقرير المؤتمر الأول للاقتصاديين الأفريقيين المعني بالتكامل الإقليمي

93- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي وثيقة عنوانها: "تقرير المؤتمر الأول للاقتصاديين الأفريقيين المعني بالتكامل الإقليمي". وعُقد المؤتمر الأول في نيروبي، كينيا، في الفترة من 2 إلى 4 آذار / مارس 2009 تحت شعار "نحو إقرار عملة أفريقية موحدة". وقد جمع المؤتمر بين اقتصاديين وباحثين أفريقيين لمناقشة مسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية محددة تتعلق بتحقيق التكامل في أفريقيا من أجل اقتراح تدابير للتجديد بعملية التكامل. وتمثلت إحدى أهم نتائج المؤتمر في تقديم توصية بإضفاء الطابع المؤسسي عليه كمنتدى ثابت لإجراء المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بتحقيق التكامل في أفريقيا.

94- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، واقترحت أن تبحث المؤتمرات المقبلة أيضاً مجالات أخرى من مجالات التكامل، مثل التنمية البشرية والاجتماعية، بجانب المسائل الاقتصادية.

8' تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

95- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت السيدة للا بن بركة، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نيابة عن الأمين التنفيذي الوثيقة E/CA/COE/28/14 المعنونة "تقرير عن تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط". وأعد التقرير استجابة للقرار 858 (د-41) الذي اتخذته الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في نيسان/أبريل 2008، والذي طلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتخذ خطوات، بصفته رئيساً لمجلس إدارة المعهد الأفريقي

للتنمية الاقتصادية والتخطيط، لتخفيف الصعوبات المالية المباشرة التي يعاني منها المعهد ووضع خطة لتصحيح مسار المعهد.

96- وأبلغت اللجنة بأن الأمين التنفيذي نفذ حملة لتعبئة الموارد لتحسين الوضع المالي للمعهد وأن تلك الحملة قد بدأت تحقق نتائج مشجعة، حيث بدأت بعض الدول الأعضاء تفي بالتزاماتها المالية إزاء المعهد. كذلك أبلغت نائبة الأمين التنفيذي اللجنة بتعيين مدير جديد للمعهد في إطار جهود تصحيح المسار التي بدأ تنفيذها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. والمدير الجديد هو السيد أديبايو أولوكوشي، العالم الشهير والباحث في مجال التنمية .

97- وقدم السيد أولوكوشي عرضاً قصيراً وبيّن الخطوط العريضة للرؤية الجديدة والتوجه الاستراتيجي للمعهد. وشملت العناصر الرئيسية للتوجه الجديد تدابير يجري اتخاذها لتنشيط برامج المعهد التدريبية لجعلها أكثر صلة باحتياجات الدول الأعضاء، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز وتنمية القدرات المحلية من أجل نموذج إنمائي جديد في أفريقيا. وفي هذا الصدد، سيقوم المعهد بالبحث في إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الملائمة لتنفيذ برامجه للتدريب وبناء القدرات بغية ربط خدمات المعهد باحتياجات عملائه بصورة أوثق وتنفيذ برامج مصممة حسب الاحتياجات المحددة وذلك لضمان وصولها إلى أكبر عدد من متلقي الخدمات. وسيسعى المعهد أيضاً إلى إقامة شراكات مع مؤسسات البحث والتدريب ومراكز الخبرة الرفيعة ذات الصلة ، بما يشمل الشعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

98- ومن المتوقع إصدار تقرير كامل عن تصحيح مسار المعهد لعرضه على الدورة المقبلة لمؤتمر الوزراء في عام 2010 بعد التشاور مع الجهات المعنية في جميع أنحاء القارة .

المناقشات

99- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أعادت اللجنة تأكيد رسالة المعهد وولايته الأساسية ، خاصة مع تجدد الاهتمام بالتخطيط بوصفه وظيفة حاسمة الأهمية في العديد من الدول الأفريقية. كذلك لوحظ أن عددا من معاهد التدريب الإنمائية قد برز في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على ضرورة الاستعراض الجاري لترسيخ مكانة المعهد وميزته بصفته مركزاً رئيسياً للبحث والتدريب التطبيقيين في مجال السياسات العامة في أفريقيا.

التوصيات

100- رحبت اللجنة بالتقرير المستكمل عن تصحيح مسار المعهد ووافقت على الخطوات المتخذة حتى الآن لإعادة بناء الهياكل المالية للمعهد، وتجديد قيادته، وتنشيط برامجه. كذلك رحبت اللجنة بالمدير الجديد للمعهد وأعربت عن دعمها له وأكدت تعاونها معه. ووافقت اللجنة على الرؤية الشاملة لتجديد المعهد التي عرضت عليها. كما شجعت اللجنة قيادة المعهد على مواصلة العملية التشاورية من أجل الإكمال السريع لتصحيح مسار المعهد، بما في ذلك التدابير المبتكرة المقترحة لتمويل برامج المعهد وتنشيطها.

101- لاحظت اللجنة مع التقدير الإسهام الذي قدمته الدول الأعضاء حتى الآن ودعت الدول التي لم تسهم حتى الآن في دعم عملية تصحيح مسار المعهد إلى أن تفعل ذلك.

أي مسائل أخرى (البند 9 من جدول الأعمال)

102- لم تثر أي مسائل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها (البند 10 من جدول الأعمال)

103- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع تقرير اجتماعاتها (وفقاً لما ورد في الوثيقة (E/ECA/COE/28/L , AU/CAMEF/EXP/Draft/Rpt(IV))، إلى جانب ثمانية مشاريع قرارات بغية النظر فيها واعتمادها من جانب الاجتماع السنوي الثاني لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وأدلى العديد من الوفود بتعليقات وملاحظات، واقترحت إدخال تعديلات في التقرير. وفي أعقاب مناقشات بناءً من جانب المشاركين، اعتمدت اللجنة التقرير الحالي إلى جانب مشاريع القرارات الثمانية المرفقة بالتقرير وفق صيغتها المعدلة لكي ينظر فيها مؤتمر الوزراء.

اختتام الاجتماع (البند 11 من جدول الأعمال)

104- أدلت السيدة للا بن بركة، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بملاحظات ختامية موجزة نيابة عن الأمين التنفيذي السيد عبد الله جانيه. وأعربت السيدة بن بركة عن ارتياحها للمداولات وشكرت المشاركين على مساهمتهم في المناقشات. وأكدت على أهمية موضوع المؤتمر، وأعربت عن أملها في أن تشكل توصيات ونتائج الاجتماع الأساس لوضع سياسات فعالة تعزز تعبئة الموارد المحلية دعماً للتنمية أفريقياً. فضلاً عن ذلك أشارت السيدة بن بركة إلى أن هذه السنة هي السنة الثانية على التوالي التي تعقد فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح الاجتماعات المشتركة لهيئاتها القانونية، الأمر الذي يعضد التعاون بين المؤسستين.

105- وفي إطار ملاحظاته الختامية، هنأ الدكتور ماكسويل ماكويزا الامبا مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي على النجاح الباهر لاجتماعهما المشترك. وأعرب عن تقديره لرئيس المكتب للطريقة المنظمة والسلسلة التي أدار بها الاجتماعات. واستعرض بعض القضايا التي ناقشتها اللجنة بما فيها التكامل الإقليمي والنظام الأساسي لبنك التنمية الأفريقي وموضوع المؤتمر. وحث الاجتماع على توفير الدعم لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا، ولاسيما برنامج الحد الأدنى من التكامل لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فضلاً عن ذلك أعرب عن ارتياحه للدعم الذي أبدته اللجنة لمصرف الاستثمار الأفريقي وأكد للاجتماع أن مفوضية الاتحاد الأفريقي سوف تعمل بالتعاون مع دولها الأعضاء لاستكمال النظام الأساسي بغية تأسيس المصرف.

106- وأدلى رئيس الاجتماع السيد هاني دميان، مساعد وزير المالية لجمهورية مصر العربية، بملاحظات ختامية شكر فيها المشاركين لمساهماتهم النشطة في المناقشات. وأشار إلى أن المناقشات كانت جهرية وبناءة بفضل الاقتراحات والتوصيات التي قدمت للاجتماع. وأشاد أيضاً باللجنة لتنوع الآراء

التي أعربت عنها والتي، كما لاحظ ، تعكس الالتزام بالتماس الحلول للتحديات الإنمائية المشتركة التي تواجهها البلدان الأفريقية. وأعرب عن إعجابه بالأفكار المتنوعة وتدابير السياسات المقترحة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

107- وفي الختام أعرب الرئيس عن شكره للأمانة على ما قامت به من جهد كبير في التحضير للاجتماع وخدمته. ومن ثم أعلن عن اختتام الاجتماع.

مرفق

مشاريع القرارات المقدمة من لجنة الخبراء إلى
مؤتمر الوزراء للنظر فيها

مشروع القرار L 1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يشير إلى نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/ مارس 2002، وإلى إعلان الدوحة الذي صدر في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في الدوحة، قطر، في الفترة من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008؛

وإنه يسلم بأهمية تعبئة الموارد المحلية بالنسبة لتوفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به من أجل تحقيق النمو المستدام وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا؛

وإنه يلاحظ أن القطاعين العام والخاص لهما أدوار حاسمة وتكميلية في تعبئة الموارد المحلية وترجمتها إلى استثمارات منتجة من أجل تحقيق النمو المستدام وتخفيف حدة الفقر؛

وإنه يساوره القلق إزاء ما للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة من آثار سلبية حادة علي تعبئة الموارد في أفريقيا ومن تداعيات علي النمو وآفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد وهو عام 2015؛

وإنه يدرك الحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية من أجل سد الفجوة بين المدخرات المحلية واحتياجات الاستثمار؛

1- *يؤكد* من جديد على أهمية الحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي في التعبئة الناجحة للموارد المحلية ويدعو البلدان الأفريقية إلى تعميق إصلاحات الحكم، وزيادة الشفافية في استخدام الأموال العامة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية،

2- *يهدد* بالحكومات الأفريقية أن تعزز تعبئة الإيرادات المحلية بتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين إدارة الضرائب، وزيادة المساءلة، ومواجهة التهرب من الضرائب والغش فيها ونفاديتها، وكذلك تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد العامة،

3- *يشجع* الحكومات الأفريقية علي تقديم المزيد من الدعم لتطوير القطاع الخاص كاستراتيجية قابلة للاستمرار لزيادة الاستثمار الخاص، وتعزيز النمو، وإرساء أساس متين لتعبئة الموارد المحلية علي نحو فعال،

4- *يناشد* المانحين أن يعززوا جهود تعبئة الموارد في أفريقيا باتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف هروب رؤوس الأموال، وتخفيض تكاليف إرسال التحويلات، وتقديم المساعدة التقنية

من أجل تعزيز النظم العامة للإدارة المالية، وتوجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو بناء القدرات الوطنية من أجل تعبئة الموارد المحلية،

5- **يطلب** إلى البلدان الأفريقية أن تكون أكثر انتقائية في استخدام الحوافز الضريبية والإعفاءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وأن تتبع نهجاً تدريجياً إزاء تحرير التجارة المتعدد الأطراف وذلك لضمان ألا تؤدي إصلاحات التجارة إلى تآكل القاعدة المالية وإعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

6- **يحث** الحكومات الأفريقية علي بذل مزيد من الجهود لزيادة المدخرات الخاصة من خلال إقامة نظم مالية محلية وتعزيزها، والمحافظة علي الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، والاستفادة من إمكانات مؤسسات التمويل البالغ الصغر في تعبئة المدخرات في القطاع غير الرسمي،

7- **يؤكد** الحاجة إلى تنمية سوق رأس المال الإقليمي من أجل زيادة السيولة عن طريق تجميع المدخرات، وخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع الوساطة المالية، وتعزيز النمو والتنمية،

8- **يهيئ** بالحكومات الأفريقية أن تعزز وضع الميزانية واستخدامها كأداة فعالة لإدارة السياسات الاقتصادية.

مشروع القرار L 2 تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء

إن مؤتمر الوزراء،

إن يدرك أهمية البيانات الإحصائية لصياغة ورصد وتقييم البرامج والسياسات الإنمائية وكذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا؛

وإن يشير إلي أن توفير البيانات الإحصائية عالية الجودة والمتسقة يستلزم تطبيق المعايير المعترف بها دولياً وتقيّد الإحصائيين بمدونة لقواعد السلوك المهني والممارسات الحميدة؛

وإن يرحب بالمقرر (XII) ASSEMBLY/AU/Dec. 210 الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي باعتماد الميثاق الأفريقي للإحصاء، والذي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى توقيع الميثاق بأسرع ما يمكن والمصادقة عليه للسماح بدخوله حيز النفاذ مما يوفر إطاراً تنظيمياً لتنسيق وضع إحصاءات متوائمة في القارة؛

وإن يلاحظ التدابير التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ، من أجل إنشاء آلية لرصد تنفيذ الميثاق وإعداد استراتيجيه لمواءمة الإحصاءات وكذلك إنشاء صندوق أفريقي لتمويل الأنشطة الإحصائية؛

1- *يحث* مفوضية الاتحاد الأفريقي على العمل في إطار من التعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، لإرساء آلية تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء،

2- *يحث كذلك* مفوضية الاتحاد الأفريقي على أن تستكمل، بالتعاون مع دول لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ، الدراسة الفنية المتعمقة عن النهج العملية التي يتعين إتباعها لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتعبيل بإنشاء الصندوق، خاصة من خلال تحديد مصادر التمويل الممكنة، وكذلك الدراسة الخاصة باستراتيجية لمواءمة الإحصاءات.

مشروع القرار L 3

مؤتمر الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين المعنى بتحقيق التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يدرك أهمية التكامل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا ودوره في تنمية القارة؛

وإنه يرحب بالمبادرة غير المسبوقة التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لحشد الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين والباحثين الأفريقيين في القارة وفي المهجر لمناقشة المسائل المتعلقة بعملية التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛

1- *يحث علماء* بالوثائق (التقارير والنشرات الإعلامية والبيانات بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية) الصادرة عن المؤتمر الأول للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين المعنى بتحقيق التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من 2 إلى 5 آذار / مارس 2009،

2- *يوصي* مفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين المعنى بتحقيق التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي حتى يتسنى للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين المساهمة على نحو أكبر بأفكارهم في عملية التكامل الأفريقي وحل المشاكل الرئيسية ذات الأهمية الاقتصادية للقارة،

3- *يطلب إلى* مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ورابطة الجامعات الأفريقية والجامعات ومعاهد الأبحاث في أفريقيا، بتنظيم اجتماع للمؤتمر في عام 2010، وتقديم استنتاجات ذلك الاجتماع إليه خلال دورته المقبلة.

مشروع القرار L4
برنامج العمل المقترح والأولويات
لفترة السنتين 2010-2011

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يذكّر بالقرار 857 (د-41) الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بتاريخ 2 نيسان / أبريل 2008 والذي أجاز الإطار الاستراتيجي المقترح/ الخطة البرنامجية لفترة السنتين 2010-2011؛

وإنه يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية تعزيز المكاسب الناتجة عن تصحيح مسارها من خلال الارتقاء بمستوى عملها نحو تحقيق المزيد من الفعالية والأثر في تنفيذ البرامج؛

وإنه يعرب عن تقديره لأمانات كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لقيامها بتعضيد شراكتها وتعاونها من أجل تعزيز أوجه التآزر لتلبية الأولويات الإنمائية لأفريقيا ولمساعدة القارة في تلبية احتياجاتها الخاصة ومواجهة التحديات العالمية الناشئة، بما في ذلك تلك المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

وقد نظر في برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين 2010-2011 المضمنين في الوثيقة E/ECA/COE/28/15؛

يؤيد برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين 2010-2011، نظراً لأن الأنشطة المقترحة لهذا البرنامج قائمة على الطلب وسوف تواصل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تقوية شراكتها القائمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

مشروع القرار L 5 النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي

إن مؤتمر الوزراء،

وإن يذكر بالمادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المنشأة للمؤسسات المالية الأفريقية الثلاث، البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي لمصرف الاستثمار الأفريقي؛

وإن يذكر بالمقرر Assembly/AU/Dec. 212 (XII) الصادر في 3 شباط/ فبراير 2009 بشأن البروتوكول المؤسس لمصرف الاستثمار الأفريقي؛

وإن يذكر أيضاً بالمقرر Assembly/AU/Dec. 226 (XII) الصادر في 3 شباط / فبراير 2009 بشأن إعداد مشروع النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي؛

وإن يعترف بالحاجة الملحة إلى التعجيل بإنشاء تلك المؤسسات المالية التي لا غنى عنها لتعبئة التمويل الاستثماري اللازم لتطوير وتكامل الاقتصادات الأفريقية؛

وإن يأخذ في الاعتبار التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اجتماعات الخبراء المعقودة في كل من أديس أبابا، أثيوبيا، في كانون الثاني/يناير 2009، وطرابلس (الجمهورية العظمى) في الفترة من 11 إلى 13 أيار / مايو 2009، والقاهرة، مصر، في الفترة من 2 إلى 7 حزيران/يونيه 2009، بشأن إجازة مشروع النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي الذي يتعين أن يرفق بالبروتوكول المؤسس لهذا المصرف؛

1- *يوصي* بإحالة مشروع النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في حزيران / يونيو 2009 لبحثه واعتماده؛

2- *يحول* مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع خبراء الدول الأعضاء ، أن تقوم قبل تشرين الأول/أكتوبر 2009، بإعداد مرفقات النظام الأساسي لمصرف الاستثمار الأفريقي وأحالتها إلى اجتماع الخبراء القانونيين والماليين قبل رفعها إلى الاجتماع الاستثنائي لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 للنظر فيها، ومن ثم إلى مؤتمر الاتحاد الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير شباط/ فبراير 2010 لاعتمادها.

3- *يدعو* الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمصرف الاستثمار الأفريقي لكي يتسنى إطلاق أنشطة هذه المؤسسة في أسرع فرصة ممكنة.

مشروع القرار L 6

تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يشير إلى قراره 851 (د - 40) المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2008 بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الذي كلف فيه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفته رئيساً لمجلس الإدارة، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح مسار المعهد؛

وإنه يشير أيضاً إلى قراره 846 (د - 39) المؤرخ 15 أيار/مايو 2006 بشأن ولاية المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وعملياته؛

وإنه يلاحظ مع التقدير التقرير المستكمل الذي قدّم بشأن تصحيح مسار المعهد، والذي أوجز الخطوات الرئيسية التي اتخذت والتدابير المقترحة لإصلاح البرامج وتنويع الخدمات التي يقدمها المعهد، حسبما بيّنه مديره الذي عين حديثاً؛

- 1- **يهنئ** المدير الجديد للمعهد علي تعيينه ويعرب عن دعمه له وتعاونه معه؛
- 2- **يؤيد** الرؤية العامة والتوجه الاستراتيجي لتجديد المعهد اللذين قدّمهما المدير؛
- 3- **يشجع** قيادة المعهد علي مواصلة العملية التشاورية من أجل التعجيل باستكمال عملية تصحيح مسار المعهد، بما يشمل ابتداء طرائق مبتكرة للتمويل والبرمجة للأجل الطويل؛
- 4- **يطلب** إلى مدير المعهد أن يقدم إلى الدورة القادمة للمؤتمر، بالتعاون الوثيق مع مجلس إدارة المعهد، تقريراً عن التوجه الاستراتيجي الجديد للمعهد وأولوياته إلى جانب حالة تنفيذ عملية تصحيح مساره.

مشروع القرار L 7 الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

إن مؤتمر الوزراء،

وإن يشير إلى البيان المتعلق بالأزمة المالية الصادر عن وزراء المالية والتخطيط ومحاظفي المصارف المركزية الأفريقيين في تونس العاصمة، تونس، في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2008؛

وإن يشير أيضاً إلى البيان الصادر عن لجنة وزراء المالية والتخطيط ومحاظفي البنوك المركزية العشرة الأفريقيين في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في 16 كانون الثاني/يناير 2009؛

وإن يشير كذلك إلى إعلان رؤساء دول الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Decl.2XII بشأن الأزمة المالية العالمية الصادر عن الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 1 إلى 3 شباط / فبراير 2009؛

وإن يشعر بالقلق العميق إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتحويلات وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك على قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 المحدد كهدف؛

وإن يسلم بأن الاضطراب المالي والاقتصادي يمثل أزمة عالمية ويتطلب رداً منسقاً يأخذ في الحسبان الاختلافات في القدرات الوطنية على انتهاج سياسات مقاومة للتقلبات الدورية، ويعالج العيوب العامة في النظام المالي العالمي، ويعزز إيجاد فرص العمل، ويوفر الحماية الاجتماعية؛

وإن يحيط علماً بنتائج قمة مجموعة العشرين المعقودة في لندن في 2 نيسان / أبريل 2009؛

1- *يرحب* بدعوة مجموعة العشرين لأفريقيا لحضور مؤتمر قمة لندن ويطلب مواصلة تمثيل أفريقيا في الاجتماعات المستقبلية للمجموعة ومواصلة إسماع صوت المنطقة وتمثيلها بالمستوى الكافي في جميع المنتديات الاقتصادية العالمية المعنية بإصلاح الهيكل المالي الدولي ومؤسسات تمويل التنمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تتخذ قرارات تؤثر على حياة شعوبها؛

2- *يحث* البلدان المتقدمة النمو على تكثيف جهودها لتعزيز الطلب العالمي، وإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية، ودعم ضبط النظام المالي، وفتح أسواق الائتمان لزيادة آفاق الانتعاش العالمي، وكذلك ضمان ألا تؤدي الأزمة المالية إلى تناقص المكاسب الضخمة التي تحققت على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة.

- 3- يدعو المانحين إلى الصمود أمام الضغوط المحلية لخفض تدفقات المساعدة الرسمية للتنمية رداً على الأزمة المالية والوفاء بالتزاماتهم حيال أفريقيا بشأن زيادة المعونة وتحسين فعاليتها، وفقاً لما تضمنته نتائج توافق آراء موننتيري، وخطة عمل مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا، وقمة غلين ايغلز، وإعلان باريس، وبرنامج عمل أكر؛
- 4- **يشجع** البلدان الأفريقية على اتخاذ إجراءات ملائمة، حيثما يكون ذلك ممكناً، للتخفيف من تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة ومنع تحولها إلى أزمة إنسانية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود لدعم برامج الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، والصحة والتعليم، لما يمثله ذلك من أهمية حيوية للنجاح في تنويع هيكل الإنتاج؛ والتصدير للاقتصادات الأفريقية؛
- 5- **يطلب إلى** مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية زيادة كمية التمويل غير المشروط لأفريقيا وإمكانية الحصول عليه، ودعم السياسات المحلية المقاومة للتقلبات الدورية، والاستجابة بمزيد من المرونة لاحتياجات البلدان الأفريقية لتمكينها من تحمل التباطؤ الاقتصادي؛
- 6- **يحث** الحكومات الأفريقية على تعميق الإصلاحات الاقتصادية والامتناع عن فرض قيود جديدة على التجارة والاستثمار استجابة للأزمة، لتفادي عكس اتجاه التقدم الذي تحقق على مستوى الإدارة والحوكمة الاقتصادية والذي أسهم بنصيب كبير في التحسن الذي سجله مؤخراً الأداء الاقتصادي الكلي في المنطقة؛
- 7- **يشجع** الحكومات الأفريقية على إزالة جميع العقبات التي تعوق التجارة بين البلدان الأفريقية، ومواءمة السياسات واللوائح التجارية، وتسريع خطى التكامل الإقليمي للحد من القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية وإرساء أساس راسخ للنمو الاقتصادي المستدام.

مشروع القرار 8 - L

الأهداف الإنمائية للألفية

إن مؤتمر الوزراء،

إن يشير إلى مقررات قمة الاتحاد الأفريقي التي تطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتقديم تقارير سنوية إلى مؤتمر رؤساء الدول عن الوضع بالنسبة لتقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإحصاءات ذات الصلة؛

وإن يشير أيضاً إلى قرار الاجتماع المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يعترف بالتقدم الذي حققته القارة نحو بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يعترف أيضاً بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات دون الوطنية في التعجيل بتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يشيد بالجهود التي تبذل من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لدعم عملية تعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية في أفريقيا لجمع ونشر البيانات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يعترف أيضاً بالآثار السلبية المحتمل للأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي على جهود البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يلاحظ الحاجة إلى القيام بما يلي:

1- الاستمرار في الإبقاء على السياسات المتسقة مع استقرار ونمو الاقتصاد الكلي على المدى القصير والطويل؛

2- اعتماد شبكة للأمان الاجتماعي وبرامج للحماية الاجتماعية من شأنها دفع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

3- مواصلة تعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية من أجل الاستمرار في توفير البيانات الوطنية في الوقت المناسب لوحدة الإحصاءات في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الإحصاءات في مصرف التنمية الأفريقي؛

- 4- إحالة الخطط الإنمائية واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى جهات الاختصاص دون الوطنية وغيرها من المستويات الحكومية الأدنى؛
- 1- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز التعلم من الأقران واقتسام التجارب فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بسبل منها الاستراتيجيات الأفريقية لتخفيف حدة الفقر ومجموعة التعلم المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- 2- **يكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بمساعدة أفريقيا في الاستعداد للعملية التي تتم على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل في عام 2010 لاستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويطلب إلى المؤسسات الثلاث أن تعقد اجتماعات تشاورية إقليمية لمراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويحث بلداننا على دعم تلك العملية؛
- 3- **يناشد** الشركاء في التنمية الوفاء بتعهداتهم المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية كما أكدوها مجددًا خلال قمة مجموعة العشرين في لندن، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
-